واقع المشاركة السياسية للفلاحين في محافظة الرقة

ورقة سياسات

إعداد
حسن القصاب

حزيران/يونيو 2026

المؤسسة السورية
للأبحاث و التنمية
المستدامة

SFRSD

Syrian Foundation
for Research and
Sustainable
Development

contact@sfrsd.ngo

سوريا - الرقة - شارع المنصور

جميع الحقوق محفوظة للمؤسسة السورية للأبحاث و التنمية المستدامة

لمحة عن المنظمة

المؤسسة السوريّة للأبحاث والتنمية المستدامة هي منظمة مجتمع مدنيّ سـوريّـة، غير حـــكـوميّة، وغير ربحيّة، تُعنى بتعزيز المشاركة المجتمعيّة في آليات صنع القرار،ودعم وتطوير بيئة الانتخابات في السياقات المحليّة بما يحقق التنمية المجتمعية المستدامة.

LinkedIn

web

facebook

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي 01

المقدمة 03

المنهجية 08

المشاركة السياسية في السياق الريفي 10

دور اتحاد فلاحين الرقة و شرعيته 11

التحديات البنيوية و التنظيمية 13

تصورات الفلاحين لدور اتحاد فلاحي الرقة مستقبلاً 15

التوصيات 16

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة واقع المشاركة السياسية لمزارعي محافظة الرقة من خلال تحليل معمّق لدور اتحاد فلاحي الرقة، ودرجة شرعيته التمثيلية، وطبيعة علاقته بالهيئات والمؤسسات ذات الصلة بإدارة القطاع الزراعي في سوريا. وتنطلق الورقة من فرضية تحليلية مفادها أن المشاركة السياسية في السياقات الريفية والهشة لا يمكن اختزالها في المفهوم الانتخابي التقليدي، بل تتجسد بشكل أساسي في قدرة الفاعلين المحليين، وخاصة المزارعين، على التأثير في إدارة الموارد الزراعية، وفي السياسات العامة المرتبطة بالإنتاج، وفي آليات اتخاذ القرار التي تنعكس بشكل مباشر على سبل العيش والأمن الغذائي.

في هذا الإطار، تُظهر نتائج التحليل أن اتحاد فلاحي الرقة يؤدي حالياً دوراً ذا طبيعة مزدوجة تجمع بين الوظيفة الإدارية التنفيذية من جهة، والوظيفة النقابية التمثيلية من جهة أخرى، إلا أن الكفة تميل بوضوح نحو البعد التنفيذي والإداري. ويظهر ذلك من خلال تركيزه على تنفيذ السياسات الزراعية، وتنظيم السجلات، والمساهمة في توزيع المدخلات والدعم الزراعي، في حين يظل دوره التمثيلي محدوداً نسبياً، ويتمثل غالباً في نقل مطالب القاعدة الفلاحية دون امتلاك أدوات تفاوض مؤسسية فعالة أو قدرة واضحة على التأثير في صياغة السياسات أو تعديلها.

كما تسلط الورقة الضوء على مجموعة من التحديات البنيوية والتنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الاتحاد وفعاليته التمثيلية. وتشمل هذه التحديات مركزية واضحة في آليات اتخاذ القرار، وضعف مشاركة القاعدة الفلاحية في عمليات التخطيط وصنع السياسات، إلى جانب محدودية التمثيل الجندري والاجتماعي، حيث لا تزال مشاركة النساء والفئات الهشة – بما في ذلك النازحون داخلياً والأرامل وذوو الإعاقة – محدودة أو غير مُمأسسة بشكل كافٍ. إضافة إلى ذلك، يشكل التفاوت بين صغار وكبار المزارعين عاملاً بنيوياً مؤثراً في تشكيل أنماط النفوذ داخل الاتحاد، بما ينعكس على العدالة التمثيلية وتوزيع الموارد .

وتشير الورقة أيضاً إلى أن الانقسامات الاجتماعية، بما في ذلك الانتماءات العشائرية، إضافة إلى محدودية الموارد المالية واعتماد الاتحاد على مصادر تمويل غير مستقرة أو مشروطة، تسهم في تقييد قدرته على تطوير استقلالية مؤسسية حقيقية أو بناء تخطيط استراتيجي طويل الأمد. كما أن موقع الاتحاد ضمن بنية مؤسسية أوسع، وعلاقته بالهيئات الزراعية الرسمية، يحدان من هامش حركته التفاوضية، ويعززان دوره التنفيذي على حساب دوره التمثيلي.

وفي ضوء هذه المعطيات، تخلص الورقة إلى أن تعزيز فعالية اتحاد فلاحي الرقة يتطلب إعادة هيكلة عميقة تشمل دمقرطة آليات اتخاذ القرار، وتوسيع قاعدة التمثيل لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والجندرية بشكل عادل، وتعزيز استقلاليته المؤسسية والمالية، بما يتيح له التحول التدريجي من كيان إداري تنفيذي إلى فاعل نقابي-تمثيلي قادر على الدفاع عن مصالح الفلاحين والمساهمة في صياغة السياسات الزراعية بشكل أكثر شمولية واستدامة، بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والتنمية الريفية العادلة.

مقدمة

تُعَرّفْ المشاركة السياسيّة وفقاً للمُفكر والسياسيّ الأمريكيّ)صامويل هنغتون(بوصفها " نشاط المواطن الهادف إلى التأثير في القرار الحكوميّ ، وهي إما فرديّة أو جماعيّة ، منظمة أو عضويّة ، موسميّة أو مستمرة ، سلميّة أو عنيفة ، فعّالة أو غير فعّالة ، شرعيّة أو غير شرعيّة". أي أنها السلوكيات والأفعال التي يمارسها أفراد المجتمع للمشاركة في وضع سياسات الحكومة، وما ينتج عنها من قوانين وتشريعات تمس شؤونهم الحياتيّة .

وهنا تبرز أهمية المشاركة كونها تتداخل مع جوانب الحياة كافة سواء السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة ، بوصفها ركيزة أساسيّة للتنمية عبر تكريس الممارسات الديمقراطيّة في المجتمعات، كما أنها تعطي تصوراً واقعيّاً لطبيعة وشكل العلاقة بين الحكومة والشعب، فكلما كانت المشاركة واسعة و فاعلة كانت العلاقة أكثر توازناً وتفاعلاً بين الحكومة والمواطنين.

وتتخذ المشاركة السياسيّة أشكالاً عديدة لعل أبرزها التصويت في الانتخابات بمختلف مستوياتها من مجالس الأحياء وصولاً للانتخابات الرئاسيّة، والانضمام للأحزاب والنقابات والاتحادات الحرفيّة ومنظمات المجتمع المدنيّ، إضافةً لحضور الندوات والنقاشات العامة، وصولاً إلى الترشح لشغل المناصب الحكوميّة. كما تتنوع أساليبها وفقاً لبيئة المجتمعات وتركيبتها الإيديولوجيّة فوسائل التعبير في المجتمعات الريفيّة غيرها عن المجتمعات الحضريّة ، وتختلف في المجتمعات ذات الطابع الإسلاميّ عن أخرى ذات توجهات علمانيّة ، كما تتباين في المجتمعات المتأثرة بالاشتراكيّة عن أخرى تنهج الليبراليّة أو الرأسماليّة .

ويرتبط مستوى المشاركة السياسيّة ارتباطاً وثيقاً بحيويّة المجتمعات، ودرجة وعيها، واهتمام أفرادها بالمشاركة، ومدى قدرتهم على طرح و تبيان والدفاع عن وجهات نظرهم، إلا أنه لا يمكن إغفال الدور المحوريّ الذي تلعبه السلطات في هذا السياق، فالواضح أن المشاركة السياسيّة تتسع أو تضيق وفقاً لموقف وسلوكيات السلطات منها. فبعض الحكومات تنظر إلى المشاركة السياسيّة كضرورة ناظمة للعلاقة بين السلطة والشعب، وأخرى على النقيض تماماً تراها مدخلاً يهدد جوهر حكمها، وأخرى تتعامل معها بحذر وتحفُظ وتساؤل. ومن هنا تتباين وتتدرج مستويات المشاركة السياسيّة من الانفتاح والمشاركة الفعليّة ، إلى المشاركة المحدودة ، وصولاً إلى المشاركة الشكليّة والتي غالباً ما تكون بوابة للاستبداد ومقدمة للقمع.

و كما هو شائع في معظم دول العالم، يُعد الانضمام للنقابات والاتحادات المهنيّة، والسعيّ لإيصال رؤى و تصورات أعضائها عبر انتخاب ممثلين لهم في المؤسسات الحكوميّة، أحد أبسط أشكال المشاركة السياسيّة وأكثرها شيوعاً. ذلك كون أن النقابات تشكل إطاراً ناظماً مجتمعيّاً و قانونيّاً لمجموعات الأفراد الذين تجمعهم قواسم مشتركة، بدءاً من طبيعة العمل وصولاً إلى الهدف المنشود بتحسين الواقع القانونيّ و المهنيّ لهم. وانطلاقاً من هذه المطالب و التطلّعات، لعبت هذه الأجسام أدواراً مهمة في حشد وتنظيم طاقات منتسبيها، كما كان لها بصمات جليّة في التغيير السياسيّ عبر دخولها بتحالفات مع أحزاب أو كتل سياسيّة أخرى.

ولعل الاتحاد العام التونسيّ للشغلUGTT من أكثرالأمثلة الواقعيّة وضوحاً في هذا الشأن، إذ ساهم الاتحاد في تنظيم الحراك الشعبيّ التونسيّ، و توجيه خطابه ومطالبه أثناء الثورة التونسية التي أطاحت بنظام بن علي (كانون الأول 2010 – كانون الثاني2011). ورغم تعدد الأمثلة عن أدوار النقابات في التغيير السياسي في تاريخنا العربيّ المعاصر، كحراك النقابات في مصر قبل ثورة يوليو 1952 م ، والحراك النقابيّ ضد الملكيّة في العراق 1958، إلا أنّ هذا لا ينفي بطبيعة الحال أن العديد من النقابات و الاتحادات قد تم استغلالها من قبل الحكومات، و ساهمت في تكريس الدكتاتوريّة في بلدان عدة ، ومارست أيضاً أدواراً سلبية بحق منتسبيها، فتحولت من حالة تعبير شعبيّ إلى أداة سيطرة على المجتمع ، فتراجعت فعاليتها و تهمشت أدوارها.

في سوريا، وبعد إحكام حافظ الأسد السيطرة على الحكم عام 1970، تراجع الأداء النقابي بالعموم، ولم تمارس النقابات أوالاتحادات أدواراً سياسيّة حقيقيّة وفعالة، بل كانت مشاركتها شكليّة وأدوارها تقليديّة، كما أنها - رغم قاعدتها الشعبية الواسعة - لم تستطيع الخروج من عباءة السلطة، وعملت ضمن توجيهاتها حتى فقدت استقلاليتها، و تراجعت مصداقيتها وقيمتها كمنظمات مجتمعيّة تعبرعن طموحات ومطالب منتسبيها، فأصبحت مرآة تعكس رؤى وأفكار السلطة، أو كما يطلق عليها اصطلاحاً (GONGOs) منظمات غير حكوميّة مُنَظمّة من قبل الحكومة.

وهنا، لا يسعنا إلا استحضار الدور الذي لعبه الاتحاد العام للفلاحين في سوريا في توطيد حكم الأسد الأب، وإحكام سيطرة حزب البعث على المجتمع والفضاء العام. إذ كان، وعبر فروعه في المحافظات، أداة للتعبئة السياسيّة والضبط الاجتماعيّ ، و قناة لنقل قرارات السلطة للفلاحين وليس مشاركتهم في صياغتها، كما أنه أدى دوراً رقابيّاً واسعاً في الريف عبر منظومة الجمعيّات الفلاحيّة، وتحّول لأداة شعبيّة جماهيريّة لاحتواء أي معارضة محتملة لحكم الأسد، حتى بات مؤسسة شبه حكوميّة، يُعيّن رئيسه بقرارمن القيادة القطريّة لحزب البعث وفقاً لسياسية الولاء والقرب من السلطة ، دون اعتبارات الكفاءة أوالاجماع من قبل المنتسبين للاتحاد .

و بعد اندلاع الثورة السورية (آذار2011)، شاهدنا استمرار هذه الأدوار من قبل النقابات والاتحادات في سوريا، ومن المقاربات على ذلك الاتحاد الوطنيّ لطلبة سوريا، وما مارسه من قمع مُنَظّم للطلبة المُحتجين في الجامعات، فكان أشبه بفرع أمنيّ خاص بالجامعات، فرع أمنيّ يعتقل ويحقق و يُحيل للفروع الأمنيّة الرسميّة ، كما أنه في مواقع عدّة فصل طلبة سوريين من جامعاتهم، و تركهم يواجهون مصيرهم دون أدنى حس بالمسؤولية اتجاههم .

أيضاً، لا يغيب عن أحد من سكان الرقة تورط اتحاد فلاحيّ الرقة بقمع المظاهرات المناوئة لحكم الأسد عشية اندلاع الثورة في آذار2011، وفصله للعديد من أعضائه و بعض رؤساء الجمعيّات الفلاحيّة لمشاركتهم بالحراك، وذلك بتوجيه من مكتب الفلاحين في فرع حزب البعث في الرقة.

و مع تمدد رقعة الاحتجاجات الشعبية في سوريا منذ عام 2011، وما تبعها من تحولات عميقة في بنية السلطة والإدارة في عدد من المناطق، برزت أشكال تنظيمية جديدة خارج الإطار النقابي والمؤسساتي التقليدي. فقد أدت عمليات الانقسام السياسي والمؤسساتي إلى نشوء اتحادات ونقابات موازية، ضمت في صفوفها فاعلين تم فصلهم من نقاباتهم الأم لأسباب سياسية، أو أفراداً اختاروا مواصلة نشاطهم المهني ضمن المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة السورية.

وفي هذا السياق، شهدت محافظة الرقة مساراً خاصاً ومكثفاً من التحولات. فبعد خروجها المبكر عن سيطرة النظام السوري في 4 آذار/مارس 2013، بدأت تظهر محاولات أولية لإعادة تشكيل الفضاءات التنظيمية والمهنية، كان من أبرزها اتحاد المعلمين الأحرار وعدد من الأطر المدنية والمهنية الناشئة. غير أن هذه التجارب واجهت انقطاعاً حاداً نتيجة سيطرة تنظيم داعش على المحافظة بشكل كامل في 11 كانون الثاني/يناير 2014، ما أدى إلى تعطيل أو إنهاء العديد من هذه المبادرات التنظيمية.

ومع انتهاء سيطرة تنظيم داعش وسيطرة قوات سوريا الديمقراطية على محافظة الرقة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، أُعيد فتح المجال تدريجياً أمام إعادة بناء الهياكل المدنية والمهنية، حيث أُنشئت مجموعة من الاتحادات والنقابات المهنية، من بينها اتحاد محامي الرقة، واتحاد فلاحي الرقة، واتحاد أطباء الرقة، وغيرها من الأطر التي ارتبطت تنظيمياً باتحادات عامة على مستوى شمال شرق سوريا، في سياق محاولة لإعادة تنظيم الحياة المهنية والخدمية ضمن بيئة مؤسسية لا تزال في طور التشكل وإعادة البناء.

لاحقاً، ومع التغيرات السياسية والعسكرية المتسارعة، عادت محافظة الرقة لتصبح تحت سيطرة الحكومة السورية في كانون الثاني/يناير 2026، وهو تحول أعاد صياغة الإطار المؤسسي والإداري للمنطقة، وألقى بظلاله على طبيعة عمل هذه الاتحادات، بما في ذلك إعادة تعريف علاقاتها مع الجهات الرسمية، وإعادة تقييم أدوارها التمثيلية والتنظيمية في ظل الواقع الجديد.

في هذا الإطار، يكتسب القطاع الزراعي في محافظة الرقة أهمية مركزية بوصفه أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد المحلي، حيث يعتمد جزء كبير من السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للمعيشة والدخل. وبذلك، تصبح مسألة المشاركة السياسية للمزارعين أكثر من مجرد ممارسة حقوقية أو نقابية، بل تتحول إلى عنصر أساسي مرتبط مباشرة بالعدالة في توزيع الموارد، وباستقرار سبل العيش، وبقدرة المجتمعات الريفية على التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

وتلعب اتحادات الفلاحين، في هذا السياق، دور الوسيط بين المنتجين الزراعيين والجهات الإدارية المعنية بإدارة القطاع الزراعي. غير أن هذا الدور يظل محل نقاش وتحليل، خصوصاً في البيئات الخارجة من النزاع، حيث تتداخل الوظائف الإدارية مع الوظائف التمثيلية، وتضعف في كثير من الحالات آليات المساءلة والمشاركة القاعدية، ما يثير تساؤلات حول طبيعة الشرعية التمثيلية لهذه الاتحادات ومدى قدرتها على التعبير عن مصالح القاعدة الفلاحية بشكل فعّال.

ومع انتهاء سيطرة تنظيم داعش وسيطرة قوات سوريا الديمقراطية على محافظة الرقة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، أُعيد فتح المجال تدريجياً أمام إعادة بناء الهياكل المدنية والمهنية، حيث أُنشئت مجموعة من الاتحادات والنقابات المهنية، من بينها اتحاد محامي الرقة، واتحاد فلاحي الرقة، واتحاد أطباء الرقة، وغيرها من الأطر التي ارتبطت تنظيمياً باتحادات عامة على مستوى شمال شرق سوريا، في سياق محاولة لإعادة تنظيم الحياة المهنية والخدمية ضمن بيئة مؤسسية لا تزال في طور التشكل وإعادة البناء.

لاحقاً، ومع التغيرات السياسية والعسكرية المتسارعة، عادت محافظة الرقة لتصبح تحت سيطرة الحكومة السورية في كانون الثاني/يناير 2026، وهو تحول أعاد صياغة الإطار المؤسسي والإداري للمنطقة، وألقى بظلاله على طبيعة عمل هذه الاتحادات، بما في ذلك إعادة تعريف علاقاتها مع الجهات الرسمية، وإعادة تقييم أدوارها التمثيلية والتنظيمية في ظل الواقع الجديد.

في هذا الإطار، يكتسب القطاع الزراعي في محافظة الرقة أهمية مركزية بوصفه أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد المحلي، حيث يعتمد جزء كبير من السكان على الزراعة كمصدر رئيسي للمعيشة والدخل. وبذلك، تصبح مسألة المشاركة السياسية للمزارعين أكثر من مجرد ممارسة حقوقية أو نقابية، بل تتحول إلى عنصر أساسي مرتبط مباشرة بالعدالة في توزيع الموارد، وباستقرار سبل العيش، وبقدرة المجتمعات الريفية على التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

وتلعب اتحادات الفلاحين، في هذا السياق، دور الوسيط بين المنتجين الزراعيين والجهات الإدارية المعنية بإدارة القطاع الزراعي. غير أن هذا الدور يظل محل نقاش وتحليل، خصوصاً في البيئات الخارجة من النزاع، حيث تتداخل الوظائف الإدارية مع الوظائف التمثيلية، وتضعف في كثير من الحالات آليات المساءلة والمشاركة القاعدية، ما يثير تساؤلات حول طبيعة الشرعية التمثيلية لهذه الاتحادات ومدى قدرتها على التعبير عن مصالح القاعدة الفلاحية بشكل فعّال.

وانطلاقاً من هذا السياق التحليلي، تهدف هذه الورقة إلى ما يلي :

- تحليل مفهوم المشاركة السياسية كما يفهمه مزارعو الرقة ضمن سياقهم العملي والمعيشي، بعيداً عن التعريفات النظرية التقليدية.
- تقييم دور اتحاد فلاحي الرقة من حيث شرعيته التمثيلية وفعاليته المؤسسية في تمثيل مصالح الفلاحين.
- تشخيص أبرز التحديات البنيوية والتنظيمية التي تواجه الاتحاد وتؤثر على أدائه الداخلي والخارجي.
- دراسة طبيعة علاقة الاتحاد بالجهات والمؤسسات ذات الصلة بإدارة وتنظيم القطاع الزراعي
- تقديم مجموعة من التوصيات العملية الهادفة إلى تعزيز المشاركة السياسية القاعدية وتطوير الأداء المؤسسي للاتحاد.
- دعم التحول نحو نموذج أكثر شمولية وشفافية في العمل النقابي الزراعي يعزز من تمثيل الفلاحين بشكل فعّال.

المنهجية

تعتمد هذه الورقة على منهجية نوعية تهدف إلى فهم تصورات الفاعلين المحليين حول المشاركة السياسية ودور اتحاد فلاحي الرقة من منظورهم المباشر، بعيداً عن المقاربات الكمية أو الافتراضات النظرية المسبقة. ويأتي هذا الخيار المنهجي انسجاماً مع طبيعة الموضوع، الذي يرتبط بتجارب معيشية وممارسات يومية يصعب اختزالها في مؤشرات رقمية فقط.

أدوات البحث

تم جمع البيانات الأساسية لهذه الورقة من خلال ثلاث جلسات نقاش مركّزة ، اعتمدت على نقاش مفتوح شبه موجه، استند إلى مجموعة محاورتم إعدادها مسبقاً، شملت المشاركة السياسية، التمثيل النقابي، آليات اتخاذ القرار داخل الاتحاد، إضافة إلى طبيعة العلاقة مع المؤسسات والجهات ذات الصلة بالقطاع الزراعي.

عينة الدراسة

ضمّت جلسات النقاش ما يقارب 30 مشاركاً، شملوا أعضاء من اتحاد فلاحي الرقة، وممثلين عن الجمعيات والروابط الفلاحية، بالإضافة إلى أفراد يشغلون مواقع تنظيمية مختلفة داخل الاتحاد. وقد تم اختيار المشاركين بشكل يضمن تنوع الخبرات وتعدد المواقع التنظيمية، بما يسمح بعكس طيف واسع من الآراء والتجارب داخل البنية النقابية، ويعزز من فهم الديناميكيات الداخلية للاتحاد.

طبيعة الجلسات

عُقدت الجلسات في بيئة اتسمت بدرجة من الاستقرار النسبي، الأمر الذي أتاح للمشاركين حرية التعبير عن آرائهم ومناقشة القضايا الحساسة المتعلقة بالعمل النقابي والقطاع الزراعي. وقد استغرقت كل جلسة ما يقارب ثلاث ساعات، أُتيح خلالها نقاش معمّق وتفاعلي بين المشاركين حول المحاور المطروحة.

وقد ركزت الجلسات بشكل أساسي على استكشاف التجارب اليومية للمزارعين، وفهم تصوراتهم لدور الاتحاد، وتقييمهم لشرعيته وفعاليته، إلى جانب استشراف رؤيتهم المستقبلية للمشاركة السياسية والنقابية في السياق الزراعي المحلي.

تحليل البيانات

تم تحليل البيانات الناتجة عن جلسات النقاش باستخدام أسلوب التحليل الموضوعاتي، حيث جرى تصنيف الآراء المتكررة، وتحديد القضايا المركزية والهامشية، بالإضافة إلى رصد نقاط التوافق والاختلاف بين المشاركين. وقد سمح هذا النهج باستخلاص أنماط تحليلية تعكس التجربة الجماعية للفاعلين المحليين.

ولم تهدف هذه الورقة إلى تعميم النتائج بشكل إحصائي، بل إلى تقديم فهم نوعي معمّق للسياق المحلي، وإبراز الأنماط السائدة في التصورات والممارسات المتعلقة بالمشاركة السياسية والعمل النقابي.

حدود المنهجية

تقر هذه الورقة بعدد من المحددات المنهجية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند قراءة النتائج. من أبرز هذه المحددات محدودية حجم العينة مقارنة بالعدد الإجمالي للمزارعين في محافظة الرقة، إضافة إلى اقتصار الجلسات على مشاركين من داخل الاتحاد دون إشراك فاعلين خارجيين مثل المؤسسات الرسمية أو الفاعلين المستقلين.

كما يُحتمل أن يكون للسياق السياسي والاجتماعي المحيط تأثير على مستوى الإفصاح وطبيعة الإجابات المقدمة من قبل بعض المشاركين. ومع ذلك، لا تنتقص هذه المحددات من القيمة التحليلية للنتائج، بل تضعها في إطارها الصحيح كتحليل نوعي استكشافي يستند إلى أصوات وتجارب الفاعلين أنفسهم.

الإطار المفاهيمي: المشاركة السياسية في السياق الريفي

2.1 المشاركة السياسية: من المفهوم النظري إلى الممارسة اليومية

تُعرّف المشاركة السياسية في الأدبيات المعتمدة لدى المؤسسات الدولية بوصفها انخراط الأفراد والجماعات في العمليات التي تهدف إلى التأثير في صنع القرار العام، سواء من خلال القنوات الانتخابية، أو المؤسسات التمثيلية، أو آليات الحوار والمساءلة. إلا أن هذا التعريف، رغم أهميته التحليلية، لا يعكس دائماً خصوصية السياقات الريفية والهشة، ولا سيما في البيئات الخارجة من النزاع، حيث ترتبط المشاركة السياسية بشكل وثيق بقضايا سبل العيش وإدارة الموارد الأساسية في السياق الريفي لمحافظة الرقة، تتخذ المشاركة السياسية طابعاً عملياً ووظيفياً، يتمحور حول قدرة المزارعين على الوصول إلى الموارد الزراعية والخدمات الأساسية، ومستوى تأثيرهم – المباشر أو غير المباشر – في القرارات المتعلقة بالتسعير والدعم الزراعي، إضافة إلى إمكانية إيصال الشكاوى والمطالب إلى الجهات المعنية والاستجابة لها. ووفقاً لذلك، لا تُقاس المشاركة السياسية بمدى الانخراط في العمليات الرسمية فقط، بل بمدى شعور المزارعين بقدرتهم على التأثير في القرارات التي تمس أمنهم الاقتصادي واستقرارهم المعيشي.

وعليه، يمكن توصيف المشاركة السياسية في هذا السياق باعتبارها مشاركة قائمة على المعيشة والحقوق الاقتصادية، أكثر من كونها مشاركة مؤسسية قائمة على أدوات ديمقراطية تقليدية، وهو ما يتطلب مقاربة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الريف والاقتصاد الزراعي.

3 مفهوم المشاركة السياسية لدى مزارعي الرقة

3.1 تعريف المشاركة السياسية من منظور المزارعين

تشير مخرجات جلسات النقاش المركزة إلى أن مزارعي الرقة لا ينظرون إلى المشاركة السياسية من منظور الانتماء الحزبي أو المنافسة الانتخابية، بل يعرّفونها من خلال قدرتهم على حماية مصالحهم الزراعية وتحسين ظروفهم المعيشية. ويُقاس هذا المفهوم، من وجهة نظرهم، بمستوى استجابة المؤسسات المعنية لمطالبهم، وبمدى العدالة والشفافية في توزيع الموارد والخدمات الزراعية.

يعكس هذا التعريف فهماً عملياً للمشاركة السياسية، حيث تصبح مؤشراً على جودة العلاقة بين المنتجين الزراعيين والمؤسسات المعنية، وليس مجرد ممارسة شكلية أو إجرائية. وفي هذا الإطار، تُعد المشاركة السياسية أداة لضمان النفاذ إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في الموارد، والدعم، والحماية من القرارات غير المتوازنة.

3.2 أشكال تجلي المشاركة السياسية

تتجلى المشاركة السياسية لدى مزارعي الرقة في مجموعة من الممارسات التي تختلف في طبيعتها وتأثيرها. فالمشاركة في العمليات الانتخابية أو آليات التصويت، عندما تكون متاحة، تُنظر إليها غالباً باعتبارها محدودة الأثر، خاصة في ظل ضعف الصلة بين نتائج هذه العمليات وتحسين السياسات الزراعية أو واقع الخدمات المقدمة. ويؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بفعالية هذا الشكل من المشاركة كأداة للتغيير.

في المقابل، يُنظر إلى التمثيل النقابي عبر اتحاد الفلاحين باعتباره القناة الأكثر أهمية للمشاركة السياسية، نظراً لارتباطه المباشر بالقضايا الزراعية اليومية. إلا أن فعالية هذا الدور تبقى مرهونة بدرجة استقلالية الاتحاد، وشفافيته، وقدرته على تمثيل مصالح القاعدة الفلاحية بشكل عادل، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على مستوى الثقة به كجهة تمثيلية.

كما تبرز المطالبة بالخدمات الزراعية كأحد أكثر أشكال المشاركة السياسية انتشاراً، سواء تمت هذه المطالبة بشكل فردي أو جماعي. وتُعد هذه الممارسة مؤشراً على سعي المزارعين للتأثير في القرارات المتعلقة بسبل عيشهم، حتى في غياب آليات تشاركية مؤسسية واضحة.

إضافة إلى ذلك، يعتمد بعض المزارعين على قنوات غير رسمية، مثل الشبكات الاجتماعية أو العلاقات العشائرية، للتأثير في القرارات أو إيصال مطالبهم، ما يعكس محدودية القنوات المؤسسية الرسمية، والحاجة إلى تعزيز آليات المشاركة المنظمة والشاملة.

3.3 المشاركة الفردية والجماعية

تشير النتائج إلى أن المشاركة الفردية تشكل النمط الغالب للممارسة السياسية اليومية بين مزارعي الرقة، حيث يتعامل الأفراد مع المؤسسات المعنية بشكل مباشر لتقديم الطلبات أو الشكاوى. في المقابل، تبقى المشاركة الجماعية محدودة التأثير، وغالباً ما تقتصر على الأطر الشكلية للتمثيل النقابي، دون أن تنعكس في مشاركة فعلية في صياغة السياسات أو اتخاذ القرار.

ويؤدي هذا الواقع إلى فجوة بين القاعدة الفلاحية والهياكل التمثيلية، ما يحد من الإحساس بالملكية المشتركة للقرارات، ويؤثر سلباً على الثقة بالعمل النقابي كأداة فعالة لتعزيز المشاركة السياسية الشاملة.

4 دور اتحاد فلاحي الرقة وشرعيته

4.1 الدور الحالي للاتحاد

يضطلع اتحاد فلاحي الرقة حالياً بدور يغلب عليه الطابع التنفيذي والإداري، حيث يتركز نشاطه الأساسي في تنظيم السجلات الزراعية للمزارعين، والمشاركة في توزيع أشكال الدعم الزراعي المتاحة، إضافة إلى تنفيذ السياسات والقرارات الزراعية المعتمدة من الجهات العليا ذات الصلة. ويُنظر إلى هذا الدور، من قبل شريحة واسعة من المزارعين، باعتباره امتداداً للوظيفة الإدارية أكثر منه عملاً نقابياً تمثيلياً مستقلاً.

يعمل الاتحاد ضمن إطار تنظيمي أوسع، إذ يتبع إدارياً وتنظيمياً لـ اتحاد الفلاحين العام في سوريا، الأمر الذي ينعكس على طبيعة صلاحياته وهامش استقلاله في اتخاذ القرار. وفي هذا السياق، يقتصر دور الاتحاد المحلي في الغالب على تطبيق التوجيهات والسياسات الصادرة عن المستويات الأعلى، مع هامش محدود للتكييف وفق الخصوصية المحلية لمحافظة الرقة.

في المقابل، يظل الدور التمثيلي للاتحاد محدود الأثر، حيث تقتصر ممارساته غالباً على نقل مطالب المزارعين وشكاواهم إلى الجهات المعنية دون امتلاك أدوات تفاوضية واضحة أو قدرة فعلية على التأثير في صياغة السياسات الزراعية أو تعديلها. ويؤدي هذا الخلل في التوازن بين الدور التنفيذي والدور التمثيلي إلى تقويض الوظيفة النقابية الأساسية للاتحاد، ويحد من قدرته على لعب دور فاعل في تعزيز المشاركة السياسية للفلاحين.

4.2 شرعية التمثيل ومستوى الثقة

تُستمد شرعية اتحاد فلاحي الرقة، من وجهة نظر المزارعين، من مجموعة من العوامل العملية أكثر من كونها نابعة من تفويض ديمقراطي واضح. وتتمثل أبرز هذه العوامل في مدى العدالة في توزيع الموارد والدعم الزراعي، ومستوى الشفافية في الإجراءات الإدارية، إضافة إلى قدرة الاتحاد على الاستجابة لمطالب القاعدة الفلاحية ومعالجة شكاواهم بشكل منصف وفعّال.

تشير المعطيات الميدانية إلى أن مستوى الثقة بالاتحاد يتفاوت بشكل ملحوظ بين القرى والفئات الاجتماعية المختلفة، ويرتبط هذا التفاوت غالباً بتجربة المزارعين المباشرة مع الاتحاد أكثر من ارتباطه بتصورات عامة حول دوره. وفي هذا الإطار، يمكن توصيف الثقة السائدة بأنها ثقة وظيفية، تقوم على الحاجة إلى التعامل مع الاتحاد كقناة إلزامية للوصول إلى الخدمات والدعم، وليست ثقة سياسية أو تمثيلية قائمة على الاقتناع بقدرته على الدفاع عن مصالح المزارعين أو التأثير في السياسات العامة.

ويؤدي غياب آليات واضحة للمساءلة والتمثيل القاعدي إلى إضعاف الشرعية التمثيلية للاتحاد، حتى في الحالات التي ينجح فيها في أداء دوره التنفيذي بشكل مقبول، ما يعمّق الفجوة بين القاعدة الفلاحية والهيكل النقابي.

4.3 علاقة الاتحاد بالفاعلين الآخرين

تتسم علاقة اتحاد فلاحي الرقة بالفاعلين المؤسسيين بطابع هرمي يعكس موقعه ضمن بنية تنظيمية وإدارية أوسع على المستويين المحلي والوطني، حيث يعمل الاتحاد ضمن منظومة من الجهات الحكومية وشبه الحكومية ذات الصلة بالقطاع الزراعي، مع هامش محدود من الاستقلالية في صنع القرار.

فيما يتعلق بمديريات الزراعة والمؤسسات المعنية بإدارة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك مديريات الحبوب والجهات المسؤولة عن التسويق والتخزين وتحديد الأسعار، تقوم العلاقة على التنسيق التنفيذي وتبادل البيانات، ويؤدي الاتحاد في هذا الإطار دور الوسيط بين المزارعين وهذه المؤسسات. ويتركز هذا الدور على نقل التعليمات، تنظيم القوائم والسجلات، وتسهيل تطبيق القرارات المتعلقة بالمواسم الزراعية، دون أن يمتلك الاتحاد صلاحيات تفاوضية واضحة للتأثير في مضمون هذه القرارات أو مواءمتها مع الخصوصيات المحلية لمزارعي الرقة. ويؤدي هذا النمط من العلاقة إلى ترسيخ وظيفة الاتحاد كأداة تنفيذية، أكثر من كونه فاعلاً تمثيلياً قادراً على الدفاع عن مصالح أعضائه.

أما علاقة الاتحاد بالاتحادات والنقابات الزراعية الأخرى في الرقة و سوريا، فتتسم في الغالب بطابع تنسيقي محدود، يقتصر على تبادل المعلومات أو المشاركة الشكلية في الاجتماعات، دون بلورة رؤية استراتيجية مشتركة أو إنشاء آليات تعاون مؤسسية مستدامة. ويعكس هذا الواقع تفاوتاً في الموارد التنظيمية والنفوذ بين الاتحادات، فضلاً عن غياب إطار تنسيقي فعّال يربط القضايا الزراعية المشتركة على مستوى سوريا.

وفيما يخص العلاقة مع الأحزاب السياسية، يُفترض أن يحافظ اتحاد فلاحي الرقة على طابعه النقابي ، إلا أن التأثير السياسي يظهر بشكل مباشر في بعض جوانب عمله، لا سيما في ما يتعلق بآليات التعيين، وتحديد الأولويات التشغيلية، والتوجهات العامة للاتحاد. ويؤثر هذا التداخل على صورة الاتحاد لدى القاعدة الفلاحية، ويحد من قدرته على ترسيخ نفسه كجهة مستقلة تمثل المصالح الجماعية للمزارعين.

أما العلاقة مع المنظمات المحلية والدولية، فتتمحور في الغالب حول إشراك الاتحاد كجهة تنفيذية أو كقناة للوصول إلى المستفيدين في إطار المشاريع الزراعية أو الإغاثية. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور في تحسين الوصول إلى الخدمات، إلا أن محدودية مشاركة الاتحاد في مراحل تصميم البرامج وتحديد أولويات التدخل تقلل من فرص بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد، وتحد من إمكانية تعزيز قدراته المؤسسية وتطوير دوره التمثيلي في المجال الزراعي.

5 التحديات البنيوية والتنظيمية

يواجه اتحاد فلاحي الرقة مجموعة معقدة من التحديات البنيوية والتنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرته على أداء دوره التمثيلي، وتعكس في جوهرها طبيعة السياق السياسي والاقتصادي غير المستقر، فضلاً عن حداثة البنى التنظيمية النقابية في مرحلة ما بعد سيطرة الحكومة الانتقالية. ولا يمكن فصل هذه التحديات عن الإطار العام الذي يعمل ضمنه الاتحاد، حيث لا تزال العديد من الهياكل التنظيمية في طور التشكّل، ولم تصل بعد إلى مستوى من النضج المؤسسي الذي يسمح بممارسات ديمقراطية فعّالة ومستدامة .

5.1 آليات اتخاذ القرار

رغم وجود هيكلية تنظيمية رسمية لاتحاد فلاحي الرقة، إلا أن هذه الهيكلية لا تزال غير مكتملة المعالم من حيث الصلاحيات، وتوزيع الأدوار، وآليات العمل الداخلية. ففي الممارسة العملية، تتسم عملية اتخاذ القرار بطابع مركزي واضح، حيث تتركز السلطة الفعلية في يد رئاسة الاتحاد وعدد محدود من الأعضاء القياديين، بينما يظل دور اللجان الفرعية والمستويات الأدنى محدوداً وشكلياً في كثير من الأحيان.

وتشير المعطيات المستقاة من النقاشات المركزة إلى أن مشاركة القاعدة الفلاحية في صياغة القرارات تظل ضعيفة، وغالباً ما تقتصر على مرحلة التنفيذ أو تلقي التعليمات، دون إشراك فعلي في مراحل النقاش أو التخطيط. كما تغيب آليات مساءلة داخلية واضحة، سواء فيما يتعلق بتقييم أداء القيادة أو بمراجعة القرارات المتخذة، ما يحد من الشفافية ويضعف الثقة الداخلية بين الأعضاء.

ويرتبط هذا النمط من الحوكمة جزئياً بغياب لوائح داخلية محدثة ومفعّلة، وبضعف القدرات الإدارية والتنظيمية، إضافة إلى الاعتماد على أعراف غير مكتوبة وآليات غير رسمية في إدارة شؤون الاتحاد، وهو ما يعزز الطابع الشخصي للقرار على حساب العمل المؤسسي.

5.2 التمثيل الجندري والاجتماعي

يعكس التمثيل الجندري داخل اتحاد فلاحي الرقة اختلالاً واضحاً بين الخطاب والممارسة. فعلى الرغم من وجود تمثيل للنساء في بعض الهياكل التنظيمية، إلا أن هذا التمثيل غالباً ما يكون رمزياً ولا يترجم إلى مشاركة فعلية في صنع القرار. وتقتصر مشاركة النساء في كثير من الحالات على مواقع هامشية أو استشارية، دون تمكين حقيقي يتيح لهن التأثير في السياسات الزراعية أو النقابية.

وعلى المستوى الاجتماعي، يفتقر الاتحاد إلى سياسات واضحة لإدماج الفئات الهشة والمهمشة، بما في ذلك النازحون داخلياً، وذوو الإعاقة، والأرامل، والمطلقات، والعائدات من مخيم الهول. ويُلاحظ أن غياب هذه الفئات عن الهياكل التنظيمية لا يعود فقط إلى معوقات اجتماعية وثقافية، بل أيضاً إلى عدم وجود آليات مؤسسية تستهدف إشراكهم بشكل فعّال، سواء عبر الكوتا، أو برامج بناء القدرات، أو تكييف آليات العمل مع احتياجاتهم الخاصة.

ويؤدي هذا القصور في التمثيل إلى إعادة إنتاج أنماط الإقصاء الاجتماعي داخل الاتحاد، ويحد من قدرته على التعبير عن التنوع الحقيقي للقاعدة الفلاحية في محافظة الرقة.

5.3 التفاوت بين صغار وكبار المزارعين

يشكل التفاوت البنيوي بين صغار المزارعين وأصحاب المساحات الزراعية الأكبر أحد أبرز التحديات التنظيمية التي تواجه اتحاد فلاحي الرقة. ففي ظل غياب آليات تمثيل عادلة تأخذ بعين الاعتبار حجم الحيازة الزراعية والقدرات الاقتصادية، يميل ميزان النفوذ داخل الاتحاد لصالح كبار المزارعين، الذين يمتلكون موارد مالية أكبر، وشبكات علاقات أوسع، وقدرة أعلى على التأثير في القرارات.

ويؤدي هذا الواقع إلى تهميش صغار المنتجين، الذين يشكلون الشريحة الأوسع عدداً، ولكن الأضعف تأثيراً. وغالباً ما تنعكس أولويات كبار المزارعين على سياسات الاتحاد، سواء فيما يتعلق بتوزيع الدعم، أو تحديد المحاصيل، أو آليات التسويق، ما يفاقم الشعور بعدم العدالة التمثيلية ويضعف انخراط صغار المزارعين في العمل النقابي.

كما يسهم هذا التفاوت في تحويل الاتحاد من أداة للدفاع عن المصالح الجماعية إلى فضاء تنافسي غير متكافئ، تُعاد فيه إنتاج الفوارق الاقتصادية داخل إطار يفترض به تحقيق التضامن.

5.4 الانقسامات العشائرية والقومية

لا يمكن فهم البنية التنظيمية لاتحاد فلاحي الرقة بمعزل عن السياق الاجتماعي للمحافظة، حيث تلعب الانتماءات العشائرية والقومية دوراً مؤثراً في تشكيل العلاقات الداخلية وآليات اتخاذ القرار غير الرسمية. وتظهر هذه الانقسامات بشكل خاص في عمليات اختيار القيادات، وتشكيل اللجان، وتوزيع الموارد والخدمات.

وفي ظل غياب معايير واضحة وشفافة للاختيار والتمثيل، تصبح الاعتبارات العشائرية أو القومية عاملاً مرجحاً في بعض الأحيان، على حساب الكفاءة أو التمثيل العادل. ويؤدي هذا الواقع إلى تعزيز شبكات النفوذ غير الرسمية داخل الاتحاد، وإضعاف الطابع النقابي الجامع، فضلاً عن خلق حالة من عدم الثقة بين الأعضاء المنتمين إلى خلفيات مختلفة.

كما تحد هذه الانقسامات من قدرة الاتحاد على تبني خطاب موحد والدفاع عن مصالح الفلاحين بوصفهم فئة مهنية واحدة، وتعيد توجيه العمل النقابي نحو توازنات اجتماعية ضيقة.

5.5 التمويل والموارد

يعاني اتحاد فلاحي الرقة من محدودية واضحة في مصادر التمويل، حيث يعتمد بشكل أساسي على اشتراكات رمزية من الأعضاء، لا تكفي لتغطية النفقات التشغيلية الأساسية أو لتطوير البرامج والخدمات. كما يعتمد الاتحاد، في بعض الحالات، على دعم خارجي أو مشاريع قصيرة الأمد، غالباً ما تكون مشروطة بأطر تنفيذية محددة.

ويؤدي هذا النقص في الموارد المالية إلى تقليص هامش الاستقلالية المؤسسية، ويجعل الاتحاد أكثر عرضة للتأثر بأجندات الجهات الداعمة. كما يسهم في تعزيز المركزية في اتخاذ القرار، باعتبار أن إدارة الموارد المحدودة تصبح محصورة في يد القيادة، دون مشاركة واسعة أو تخطيط تشاركي إضافة إلى ذلك، يحد ضعف التمويل من قدرة الاتحاد على الاستثمار في بناء القدرات، وتطوير الهياكل التنظيمية، ووضع خطط استراتيجية طويلة الأمد، ما يبقيه في حالة إدارة يومية للأزمات بدلاً من التخطيط المستدام.

6 تصورات الفلاحين لدور اتحاد فلاحي الرقة مستقبلاً

تعكس تصورات الفلاحين المشاركين في جلسات النقاش المركزة تطلعاً واضحاً نحو إعادة تعريف دور اتحاد فلاحي الرقة، بحيث يتجاوز وظيفته الحالية كجسم إداري أو تنفيذي، ليصبح فاعلاً تمثيلياً حقيقياً يدافع عن مصالح أعضائه ويعكس أولوياتهم واحتياجاتهم المتنوعة. وينظر الفلاحون إلى الاتحاد المستقبلي بوصفه إطاراً جامعاً ينبغي أن يعمل لصالحهم، لا أن يكتفي بإدارة شؤونهم أو نقل التعليمات الصادرة عن الجهات المعنية.

وفي هذا السياق، يؤكد الفلاحون على أهمية أن يلعب الاتحاد دوراً محورياً في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمزارعين، لا سيما فيما يتعلق بقضايا التسعير، وتكاليف الإنتاج، والحصول على المدخلات الزراعية، والتعويض عن الخسائر. ويُنظر إلى هذا الدور الدفاعي باعتباره معياراً أساسياً لقياس فعالية الاتحاد وشرعيته، في ظل تقييم عام يشير إلى أن الأداء الحالي للاتحاد لا يرقى إلى مستوى التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في محافظة الرقة.

كما يشدد المشاركون على ضرورة إشراك القاعدة الفلاحية بشكل فعلي في عمليات التخطيط واتخاذ القرار، بدلاً من الاكتفاء بمشاركتهم في مراحل التنفيذ. ويتطلب ذلك تطوير آليات تشاركية واضحة، تتيح للفلاحين التعبير عن أولوياتهم والمساهمة في صياغة السياسات الزراعية المحلية، بما يعزز شعورهم بالملكية والانتماء للاتحاد. ويُنظر إلى غياب هذه الآليات حالياً كأحد أبرز نقاط الضعف في أداء الاتحاد.

وتبرز حماية صغار المنتجين كأحد المحاور الأساسية في رؤية الفلاحين لمستقبل الاتحاد، حيث يُتوقع منه أن يوازن بين مصالح مختلف الفئات الزراعية، وأن يتبنى سياسات تمييز إيجابي تضمن عدم تهميش صغار المزارعين لصالح أصحاب الحيازات الأكبر. ويُنظر إلى هذا الدور كشرط أساسي لتحقيق العدالة التمثيلية وتعزيز التضامن داخل الجسم الفلاحي.

وعلى صعيد القيادة، تشير تقييمات الفلاحين إلى أن طبيعة القيادة الحالية للاتحاد تشكل عاملاً إضافياً يحد من فعاليته، حيث يُنظر إلى رئاسة الاتحاد على أنها تفتقر إلى الخلفية التكنوقراطية المتخصصة في الشأن الزراعي والإداري، وهو ما ينعكس على القدرة على التفاوض، والتخطيط الاستراتيجي، والتعامل مع الجهات الفنية ذات الصلة. ولا يُطرح هذا التقييم في إطار شخصي، بل كجزء من نقاش أوسع حول الحاجة إلى قيادات تمتلك خبرة تقنية ومهارات مؤسسية قادرة على قيادة الاتحاد في مرحلة تتسم بتعقيد التحديات وتعدد الفاعلين.

بشكل عام، يتطلع الفلاحون إلى اتحاد يمتلك قدرة تفاوضية حقيقية، ويستند إلى شرعية قاعدية، ويعمل ضمن إطار مؤسسي شفاف، بما يمكنه من التحول من كيان إداري محدود التأثير إلى فاعل أساسي في رسم مستقبل القطاع الزراعي في محافظة الرقة.

7 التوصيات

بناءً على التحليل السابق للتحديات البنيوية والتنظيمية التي يواجهها اتحاد فلاحي الرقة، وانطلاقاً من تصورات الفلاحين حول الدور المستقبلي للاتحاد، تقترح هذه الورقة مجموعة من التوصيات العملية المصممة لتعزيز فعالية الاتحاد، وتحسين مستوى تمثيله، وتطوير بيئته المؤسسية بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والمشاركة الشاملة.

8.1 توصيات مؤسسية

تُوصي هذه الورقة بالشروع في عملية دمقرطة تدريجية للهياكل التنظيمية للاتحاد، بحيث لا تبقى عملية اتخاذ القرار محصورة في نطاق ضيق من القيادة، بل يتم توسيعها لتشمل مستويات متعددة من التمثيل القاعدي، بما يضمن إشراك الفلاحين في تحديد الأولويات وصياغة السياسات الزراعية. ويشمل ذلك إعادة النظر في توزيع الصلاحيات بين الرئاسة واللجان الفرعية، وتفعيل دور هذه اللجان كمكونات فاعلة وليست شكلية داخل البنية التنظيمية.

كما توصي الورقة بضرورة وضع إطار زمني واضح ومُلزم لمدد رئاسة الاتحاد، بما يضمن مبدأ التداول المؤسسي للمسؤولية ويحد من تركز السلطة. وينبغي أن يقترن ذلك بوضع آليات شفافة للمساءلة والمحاسبة الدورية، تشمل تقييم الأداء الإداري والتمثيلي للقيادة، وإتاحة المجال أمام الأعضاء للاطلاع على التقارير واتخاذ إجراءات تصحيحية عند الحاجة.

وفي السياق ذاته، تؤكد الورقة على أهمية تعزيز استقلالية القرار النقابي عن التأثيرات الإدارية أو غير المباشرة، بما يمكّن الاتحاد من أداء دوره التمثيلي والدفاعي بشكل أكثر فعالية، ويعزز قدرته على التفاوض حول القضايا المرتبطة بالأسعار والدعم والسياسات الزراعية، بما يخدم مصالح القاعدة الفلاحية بشكل مباشر.

8.2 توصيات تمثيلية

تدعو الورقة إلى توسيع قاعدة التمثيل الجندري والاجتماعي داخل الاتحاد، بما يشمل زيادة مشاركة النساء بشكل فعّال في مواقع صنع القرار، وليس فقط في الأدوار الرمزية أو الاستشارية. كما ينبغي تطوير سياسات واضحة لضمان إدماج الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النازحين داخلياً، وذوي الإعاقة، والأرامل، والمطلقات، والعائدين من مخيمات النزوح، بما يعكس التنوع الحقيقي للقطاع الزراعي في محافظة الرقة.

وفي السياق ذاته، توصي الورقة بضرورة ضمان تمثيل عادل لصغار المزارعين داخل الهياكل التنظيمية، نظراً لكونهم يشكلون النسبة الأكبر من القاعدة الإنتاجية، ولكنهم غالباً ما يكونون الأقل تمثيلاً وتأثيراً. ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات مثل التمثيل النسبي، أو تخصيص مقاعد تمثيلية، أو اعتماد معايير توازن بين حجم الحيازة الزراعية والتمثيل النقابي.

كما تؤكد الورقة على أهمية إنشاء قنوات تشاور قاعدية منتظمة ومؤسسية، تتيح للفلاحين التعبير عن احتياجاتهم بشكل دوري ومنظم، بعيداً عن الطابع الفردي أو العشوائي للمطالب. ويمكن أن تشمل هذه القنوات اجتماعات دورية، أو لجان محلية، أو آليات تغذية راجعة مكتوبة، بما يعزز من تدفق المعلومات بين القاعدة والقيادة، ويقوي شرعية القرارات المتخذة.

8.3 توصيات مالية

توصي الورقة بضرورة تنويع مصادر تمويل الاتحاد بما يخفف من الاعتماد على مصدر واحد أو محدود، سواء كان اشتراكات الأعضاء أو الدعم الخارجي. إن تنويع التمويل من شأنه أن يعزز الاستقرار المالي للاتحاد، ويمنحه هامشاً أكبر من الاستقلالية في التخطيط والتنفيذ.

كما تؤكد الورقة على أهمية تعزيز الشفافية المالية والإدارية من خلال اعتماد آليات واضحة لتوثيق الإيرادات والنفقات، وإتاحة التقارير المالية للأعضاء بشكل دوري، بما يسهم في بناء الثقة الداخلية وتقليل احتمالات سوء الفهم أو الشكوك حول إدارة الموارد.

وأخيراً، توصي الورقة بضرورة تقليل الاعتماد على التمويل المشروط المرتبط بمشاريع قصيرة الأمد، والعمل بدلاً من ذلك على تطوير رؤية مالية مستدامة طويلة الأمد، تتيح للاتحاد التخطيط الاستراتيجي بعيداً عن الضغوط الخارجية، وتعزز قدرته على الاستجابة لاحتياجات الفلاحين بشكل أكثر استقراراً وفعالية.

المؤسسة السورية
للأبحاث و التنمية
المستدامة

SFRSD

Syrian Foundation
for Research and
Sustainable
Development

contact@sfrsd.ngo

سوريا - الرقة - استراد الرقة

LinkedIn

web

facebook